



مغادرة غزة إلى إسرائيل عند معبر إيريز (٢٠١٢) © كارل شكميري/ أوكسفام

ما بعد وقف إطلاق النار

إنهاء حصار غزة

جاء وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة الإسرائيلية وحماس في ٢١ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، في أعقاب التصعيد العسكري الأخير في غزة وجنوب إسرائيل، ليمثل فرصة غير مسبوقة لإنهاء دائرة العنف التي طالت العديد من المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء. وقد اتفق الطرفان، في تفاهم ووقف إطلاق النار، على التفاوض حول "فتح المعابر" إلى قطاع غزة وإنهاء "تقييد حرية حركة السكان واستهداف السكان في المناطق الحدودية". لذلك، فهذا الاتفاق يعتبر فرصة فريدة للرفع النهائي للحصار الإسرائيلي على غزة، والذي كانت له آثار مدمرة على أرواح وحياة سكان غزة المدنيين وعلى التنمية الفلسطينية.

في مذكرة الإحاطة هذه، تضع أوكسفام توصيات عملية لتوفير حماية أفضل من العنف للمدنيين على الجانبين، ولوضع حد للعقاب الجماعي الذي أنزل بسكان غزة (١.٦ مليون نسمة)، مع أخذ الاعتبارات الأمنية في الحسبان، في الآن نفسه. تلك خطوات ضرورية نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة جنباً إلى جنب مع إسرائيل.



OXFAM

الاحتياجات الحالية في غزة

"نعم هناك هدنة، هذا أمر واضح، ولكن كل القضايا الأساسية بالنسبة لنا.. المعابر، الصيد، الأرض الزراعية [عند الحدود]، ما زالت تنتظر التفاوض حولها"

جابر قديح، مدير مكتب غزة، مركز معاً للتنموي، غزة، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢

أسفر تصاعد العنف مؤخراً في قطاع غزة وجنوب إسرائيل عن وفاة ١٠٣ مدنيين فلسطينيين و٤ مدنيين فلسطينيين على الأقل، فضلاً عن جرح أكثر من ١٢٠٠ فلسطيني و٢٢٤ إسرائيلي، معظمهم من المدنيين. كذلك أصيب أكثر من ٢٠٠٠ مسكن و١٣٦ مدرسة بأضرار في غزة، من بينها داري حضانة تدعمهما أوكسفام.^١ يأتي ذلك بعد أربع سنوات فقط من عملية الرصاص المصبوب التي أسفرت عن مصرع ١٣ إسرائيلي، وما لا يقل عن ١٤٤٠ فلسطينياً، معظمهم من المدنيين، وخسائر في البنية التحتية الفلسطينية تقدر بما يتراوح بين ٦٥٩.٣ مليون دولار و٨٩١.٨ مليون دولار.^٢

يمثل وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة الإسرائيلية وحماس في ٢١ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢ فرصة غير مسبوق لإنهاء دورة العنف وتحقيق تحسن ملحوظ في حياة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وبينما يجري العمل على التوصل إلى الصيغة الدقيقة لبنود التفاهم الذي توصلت إليه حماس والحكومة الإسرائيلية، ها هم سكان غزة يحتاجون، مرة أخرى، إلى مساعدات دولية لترميم بيوتهم ومدارسهم وشبكات المياه، فضلاً عن الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي. (لم تطلب إسرائيل مساعدات دولية لمساعدة مواطنيها على إصلاح بنيتها التحتية). كل ذلك يضاف إلى الأثار المدمرة لأكثر من خمس سنوات من الحصار الإسرائيلي لغزة. فحتى قبل التصعيد العسكري الأخير من الجانبين، كانت ٤٤ بالمائة من الأسر الفلسطينية التي تعيش في غزة غير آمنة غذائياً،^٣ وما يقرب من ٥٠ بالمائة من الشباب عاطلين عن العمل، و٨٠ بالمائة من السكان يتلقون مساعدات إنسانية.^٤ ومنذ بدء الحصار في ٢٠٠٧ أغلقت نحو ٦٠ بالمائة من الأعمال في غزة أبوابها، فضلاً عن استغناء نحو ربعها عن ٨٠ بالمائة من العاملين.^٥

بالإضافة إلى كل ذلك، أضحت نحو ٣٥ بالمائة من الأراضي الزراعية في غزة خارج نطاق الاستخدام، نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على المنطقة المعروفة باسم "المنطقة العازلة" داخل حدود غزة. كذلك حُدَّت المنطقة العازلة من إمكانية نفاذ الصيادين إلى عرض البحر، إذ لم يعد مسموحاً لهم بالإبحار لمسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية من خط الساحل، في مقابل ٢٠ ميلاً بحرياً كفلتها اتفاقيات أوصلو لهم. كان لكل تلك القيود آثار مدمرة على موارد الرزق والاقتصاد، وبالطبع على مستويات الفقر. كذلك كان لتطبيق القيود على المنطقة العازلة آثار خطيرة على أمن المدنيين، حيث لقي فيها ٢٢ مدنياً مصرعهم في ٢٠١١ وأصيب ٢١٣ آخرون.^٦

رغم الالتزامات التي أعلنتها حكومة إسرائيل بتخفيف الحصار، لم تتخط نسبة ما يدخل من بضائع إلى غزة عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل ٤٠% من مستوياتها قبل الحصار. هذا فضلاً عن أن بيع السلع الغزافية في أسواقها التقليدية في الضفة الغربية وإسرائيل لا يزال محظوراً؛ أما الصادرات فلا تتخطى اثنين أو ثلاثة بالمائة من مستوياتها قبل يونيو/ حزيران ٢٠٠٧. وانخفضت نسبة السفر بين قطاع غزة، والضفة الغربية وإسرائيل إلى واحد بالمائة من معدلاته في سبتمبر ٢٠٠٠، ففي حين سجلت السلطات الإسرائيلية، سنة ٢٠٠٠، دخول نصف مليون فلسطيني شهرياً من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية، وصل الرقم اليوم إلى ٤٠٠٠ فقط.^٧ من شأن ذلك أن يوقف التجارة ويشتت العائلات ويمنع النفاذ إلى فرص التعليم، والمستشفيات، فضلاً عن المواقع الثقافية والدينية.^٨ هذا فضلاً عن أن الفصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية يقوض آفاق إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

تدين منظمة أوكسفام العنف ضد المدنيين وتدعو إلى تسوية شاملة للنزاع، قائمة على القانون الدولي وحل الدولتين. وقد دعمت أوكسفام العمل في غزة خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، حيث ساعدت منظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل على حماية المدنيين والتخفيف من وطأة الفقر، وتحسين موارد الرزق، وزيادة النفاذ إلى الغذاء، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية.^٩

عاش الكثير من سكان مخيم البريج، خلال الأشهر الأربعة الماضية، دون مياه شرب نقية بسبب الحصار. فقد عطلت السلطات الإسرائيلية وصول مرشحات المياه التي يحتاجها إصلاح محطة تحلية المياه القريبة من المخيم.

وتقول مصلحة مياه بلديات الساحل إنها ليس لديها أدنى فكرة عن موعد وصول المرشحات ومتى ستستطيع أن تقوم بتلك الإصلاحات الحيوية. وقد دفع هذا الوضع السكان المحليين إلى شراء مياه الشرب من تجار القطاع الخاص. أسعار تلك المياه شديدة الغلاء بالنسبة للأسر الفقيرة التي بلغ إنفاقها مائة.

تخشى مصلحة مياه بلديات الساحل من أنها لن تستطيع، دون رفع الحصار، أن تقوم بالأعمال الكبرى التي يحتاجها إصلاح الأضرار التي أصابت شبكات المياه والصرف الصحي، والتي بلغت قيمتها ٥٣٥,٠٠٠ دولار نتيجة العملية الإسرائيلية الأخيرة.

ومن بين المواقع الأكثر تضرراً، والتي تقع في مخيم البريج أيضاً، الجسر الذي يربط بين بلدي المغرقة والنصيرات، والذي ضربته الطائرات الإسرائيلية، مما تسبب في أضرار بالغة أصابت ماسورة المياه التي كانت تمر تحت الجسر، فحرم ٢٠,٠٠٠ من السكان الذين يعيشون في منطقة مجاورة من إمدادات المياه، ليعتمدوا الآن على المياه التي تنقلها الشاحنات.

إسرائيل والحصار

ذكرت حكومة إسرائيل إن هدف الحصار كان عزل حماس ووقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية على إسرائيل.^{١١} كذلك ذكرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية، جيشا، إن الحصار جزء من "سياسة الفصل" من أجل تقسيم الفلسطينيين.^{١٢} إن فصل الفلسطينيين في غزة عن نظرائهم في الضفة الغربية يوشك أن يجعل حل الدولتي مستحيل التحقيق.

فحتى قبل التصعيد العسكري الأخير، اعترف خبراء عسكريون إسرائيليون، مثل الجنرال (احتياط) ناتي شاروني، رئيس مجلس السلام والأمن الإسرائيلي، بشكل حاسم بالحاجة إلى تغيير: "يجب على إسرائيل أن تعترف بالحاجة إلى رفع الحصار عن غزة، لما يتسبب فيه من أضرار سياسية، ولأنه لا يساعد على تقويض نظام حماس أو وقف تهريب الأسلحة إلى غزة."^{١٣}

بالإضافة إلى العنت الذي تسبب فيه الحصار للمدنيين الفلسطينيين، أثبت التصعيد في غزة في نوفمبر / تشرين الثاني أنه لم يؤد إلى توفير حماية مناسبة للسكان على الجانبين. فحتى قبل التصعيد الأخير، أشارت أرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى مقتل ٣٢٧ فلسطينياً و٤ إسرائيليين، فضلاً عن إصابة ١٢٧٥ فلسطينياً و٢٩ إسرائيلياً نتيجة الاشتباكات، منذ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩.^{١٤}

إن الإغلاق^{١٥} الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية على غزة قد ألجأ الشركات الفلسطينية إلى الأنفاق التي تربط بين غزة ومصر. فنحو ٤٧ بالمائة من البضائع المدنية تأتي الآن من تلك الأنفاق.^{١٦} من شأن فتح المعابر أن يوفر بدائل اقتصادية أجدى وأكثر أمناً من الأنفاق (التي يتم تهريب السلاح أيضاً من خلالها)، وهو ما قد يوفر فرصاً أفضل لمراقبة حركة البضائع من وإلى غزة.

هناك بعض المؤشرات على أن السياسة الإسرائيلية تجاه غزة قد بدأت تتغير، وهو ما يمثل فرصة غير مسبوقة أمام المجتمع الدولي حتى يساهم في التوصل أخيراً إلى إنهاء للحصار الإسرائيلي.

توصلت الحكومة الإسرائيلية، إبان مفاوضات وقف إطلاق النار الأخيرة، وللمرة الأولى، إلى تفاهم مع حماس، ووافقت على أن تنظر في: "فتح المعابر وتسهيل حركة الأفراد ونقل البضائع". بالإضافة إلى ذلك، وافقت على الامتناع عن "تقييد حرية حركة السكان" واستهدافهم في المناطق الحدودية. وسوف يتم التعامل مع إجراءات التنفيذ بعد ٢٤ ساعة من بدء وقف إطلاق النار.

تشير التقارير المتداولة في وسائل الإعلام وتلك الواردة من أرض الواقع إلى أن الحكومة الإسرائيلية تسمح الآن بالفعل لبعض المزارعين بالدخول إلى أراضٍ أقرب من سياجها الأمني مع غزة، وتسمح للصيادين الفلسطينيين

بالإبحار لمسافات أبعد في عرض البحر.^{١٧} وعلى الرغم من أن تلك خطوات محمودة، فهناك المزيد الذي يجب القيام به. فما لم تتم بلورة المبادئ والبنود العريضة التي اشتمل عليها تفاهم وقف إطلاق النار وتنفيذها لتحقيق الفتح التام للمعابر، فليس لنا أن نتوقع تحسن الأوضاع في غزة، مما قد يندرج بحلقات جديدة من العنف في المستقبل.

التزامات بإنهاء الحصار

أصدرت اللجنة الرباعية، التي تضم الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والحكومتين الأمريكية والروسية، العديد من البيانات التي تطالب بالسماح غير المعوق أو المشروط لحركة الناس والبضائع من وإلى غزة. كذلك وصف الرئيس أوباما الحصار بأنه "لا يمكن أن يستمر"، مؤكداً على الحاجة للنظر في آليات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي في غزة، بينما وصف وزير الخارجية البريطاني، هيج، عدم قيام الحكومة الإسرائيلية برفع الحصار بأنه "مأساوي". للحكومة الإسرائيلية الحق في حماية مواطنيها، بل وعليها التزام بذلك، في حدود القانون الدولي. بيد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة أعلنتا أن حصار غزة غير مشروع، ويصل إلى مرتبة "العقاب الجماعي"، ويؤسس لالتزامات دولية تقع على عاتق دول أخرى.^{١٨}

لقد فشلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أن تقرن كلماتها القوية بأفعال، ولم تف بالتزاماتها التي أوجبها قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والذي يدعو: "كل الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الدولية للتخفيف من وطأة الوضع الإنساني والاقتصادي في غزة"، ويدعو "الدول الأعضاء إلى تكثيف الجهود لتوفير ترتيبات وضمانات في غزة تكفل الحفاظ على وقف إطلاق نار وهدوء دائمين، بما في ذلك منع التجارة غير المشروعة في السلاح والذخيرة وضمان استمرار إعادة فتح نقاط العبور على أساس اتفاقية المعابر ٢٠٠٥".^{١٩} وقد شهدنا تبعات هذا الفشل خلال التصعيد العسكري في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢ وما كان له من انعكاسات مأساوية على الفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍ سواء.

آليات فتح المعابر

الأسس التي يمكن أن يقوم عليها اتفاق لفتح المعابر بين إسرائيل وقطاع غزة موجودة بالفعل في اتفاقيات أوسلو، التي أعلنت غزة والضفة الغربية وحدة جغرافية واحدة. وقد وافقت حكومة إسرائيل، في تلك الاتفاقيات، على توفير "مرور آمن" للناس والبضائع بين غزة والضفة الغربية.^{٢٠} وقد تمت بلورة ترتيبات وضمانات فتح المعابر في اتفاقية المعابر ٢٠٠٥، والتي أتاحت فتح المعابر لأكثر من سنة.^{٢١}

وفق اتفاقية المعابر والملاحظات الفنية المصاحبة لها، وافقت حكومة إسرائيل على المبادئ والمعايير الخاصة باستمرار عمل المعابر، والتي تنص على عدم إغلاق أي معبر إلا في حالة وجود تهديد واضح ومباشر واستثنائي للأمن.^{٢٢} كذلك وافقت الحكومة الإسرائيلية على أنه في حالة وقوع حادث أمني عند أحد المعابر، يتم تحويل البضائع والأفراد إلى نقاط عبور أخرى، مما يحد من تعطيل المدنيين الفلسطينيين. ودعماً لاتفاقية المعابر، قامت الحكومة الأمريكية باستثمار ملايين الدولارات في تكنولوجيا أمنية معقدة اتفق البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والرباعية على أنها تتيح إجراء مسح للشاحنات في ثوان، وتتيح المرور من غزة إلى الضفة الغربية مباشرة دونما حاجة لنقاط تفتيش أمنية أو إجراءات طويلة.^{٢٣}

كانت هناك أربعة معابر متاحة لنقل البضائع من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية في ٢٠٠٥. أما اليوم، فمعبر كرم أبو سالم هو الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً. وقد تم تركيب مساحة جديدة مؤخراً في معبر كرم أبو سالم، بتمويل من هولندا.^{٢٤} ولكن نظراً لأن قدرة المعبر لا تتعدى ٤٥٠ شاحنة يومياً، فإنه لن يكون قادراً على الوفاء، وحده، بالطلب إذا ما تم إغلاق الأنفاق أو سُمح لاقتصاد غزة بالتعافي.^{٢٥} أما معبر كارني الذي كان قادراً على استيعاب ٧٥٠ شاحنة يومياً، فقد أغلقته الحكومة الإسرائيلية في ٢٠١١، ثم أزالته في أوائل ٢٠١٢.^{٢٦}

وضعت اتفاقية المعابر أيضاً آليات لفتح معبر رفح مع مصر. وكلفت الاتفاقية مراقبين أوروبيين، عرفوا باسم بعثة المساعدة الحدودية الأوروبية، بضمان إتباع إجراءات تفتيش مناسبة عند الحدود في المعبر. على أن مهمة البعثة أعاققتها محدودية الأعمال المنوطة بها، حيث طُلب منها فقط مراقبة وإرشاد الموظفين الفلسطينيين عند المعبر. هذا فضلاً عن أن أطراف اتفاقية المعابر، الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، لم يقوموا بتعديل الاتفاقية حتى تأخذ

في اعتبارها الواقع الجديد على الأرض بعد استيلاء حماس على قطاع غزة، وذلك بأن تنص تحديداً على أن تتعاون البعثة مع السلطات في غزة.^{٢٧}

بوجه عام، من الواضح أنه بدون "الترتيبات والضمانات" اللازمة^{٢٨}، وبدون إجراءات بناء ثقة عملية من جانب المجتمع الدولي، لن يكون لنا أن نتوقع تحسناً في النفاذ إلى ومن غزة، مع ما يترتب على ذلك من تبعات فيما يتعلق بالفقر وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع إعلان وقف إطلاق النار بين حماس والحكومة الإسرائيلية في ٢١ نوفمبر / تشرين الثاني، ينبغي ألا يفوت المجتمع الدولي هذه الفرصة المهمة لإنهاء حصار غزة ودفع آفاق السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

التوصيات

لضمان حدوث تحسن حقيقي في حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، يتعين على المجتمع الدولي، وبشكل فوري، أن يقوم بما يلي:

- الضغط على كل الأطراف حتى تلتزم بالاتفاقات والالتزامات الحالية، وبالقانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب أن يتعلموا من الفشل في تنفيذ اتفاقية المعابر، وذلك بإرساء آليات فض نزاع وإنفاذ مناسبة، ووضع مؤشرات واضحة لمراقبة التقدم نحو التنفيذ من جانب كل الأطراف.
- الضغط من أجل نشر قوة تفتيش دولية جيدة الموارد، مهمتها مراقبة وتأمين فتح كل المعابر، اتساقاً مع القانون الدولي.
- البناء على التزامات وقف إطلاق النار بين الحكومة الإسرائيلية وحماس، وعلى التقدم الذي أحرز مؤخراً في تخفيف بعض القيود، للضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل الإنهاء الفوري لفرضها منطقة عازلة برياً وبحرياً بالقوة المسلحة، وأن تلجأ إلى وسائل بديلة لحماية حدودها مع غزة، لا تضر بالمدنيين. وبإمكان الاتحاد الأوروبي، أو أطراف مقبولة أخرى أن تطرح، في إطار بعثة مراقبة قوية (انظر ما سبق)، توفير قوة تفتيش بحري يتم نشرها في غزة لتيسير نفاذ الصيادين إلى عرض البحر والإعداد لفتح ميناء لغزة في المستقبل.
- في إطار تدابير أوسع لفتح كل المعابر والمساعدة على عودة الحياة الاقتصادية في غزة إلى طبيعتها، ضمان إعطاء الأولوية للسماح بالمرور الحر للسلع التجارية من وإلى غزة، من خلال إعادة بناء معبر كارني للبضائع، في الوضع الأمثل، ومن خلال ميناء بحري جديد (في الوقت المناسب). ويجب أن يشتمل ذلك على السماح بدخول الأسمنت إلى غزة، عبر إسرائيل، حتى يستخدمه المدنيون الفلسطينيون وكبديل للاتفاق. ومن خلال التنسيق بين السلطة الفلسطينية وحماس، وحكومتها مصر وإسرائيل، يمكن أيضاً التوصل إلى طرق تجارة بديلة، وذلك من خلال ترقية معبر رفح. على أن أي تحرك في اتجاه ترقية معبر رفح لا ينبغي أن يقلل، بحال من الأحوال، من ضرورة قيام الحكومة الإسرائيلية بفتح كل المعابر الأخرى (بما في ذلك إعادة بناء معبر كارني)، بما أن معظم أسواق السلع الغزاوية تقع في إسرائيل والضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي لأي تدابير خاصة بفتح معبر رفح أو ترقية مرافقه أن تقوض المصالحة الفلسطينية أو تزيد من عزل غزة عن الضفة الغربية.
- إعادة تطبيق الآليات والمبادئ المقترحة في إطار تنفيذ اتفاقيات أوسلو واتفاقية المعابر لتسهيل حرية تنقل الأفراد عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة – بما في ذلك فتح نظام الترانزيت (من خلال تطوير طريق آمن أو شبكة حاقلات، على سبيل المثال) بين الضفة الغربية وغزة. وإذا دعت الضرورة، يمكن مراقبة نظام الترانزيت من قِبَل طرف ثالث. كذلك يجب إعطاء الأولوية للمرضى، والطلبة، وحالات لم شمل العائلات، ورحلات العمل، ليقصر رفض الحكومة الإسرائيلية للترانزيت على حالات استثنائية ومرتبطة بالأمن بشكل مشروع.

- العمل مع كل الأطراف المعنية الإقليمية لضمان وجود تفتيش مناسب للأنفاق بين مصر وغزة للقضاء على تهريب الاسلحة غير المشروعة والضغط على كل الأطراف للإحجام عن استخدام العنف وتوفير حماية أفضل للمدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين من الهجمات الصاروخية والضربات الجوية، اتساقاً مع القانون الدولي.
- فتح حوار مع كل الأطراف، بما فيها حماس، لتعديل وتطبيق اتفاقية المعابر ٢٠٠٥. فلا غنى عن فتح المعابر امام المدنيين والسلع التجارية للتخفيف من وطأة الفقر واحترام حقوق الإنسان، ولذلك لا يجب أن يتوقف ذلك على إنجاز المصالحة بين فتح وحماس (رغم أهميتها الحاسمة)، أو على استئناف المفاوضات الرسمية ومفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

- ¹ أحدث إحصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢: <http://www.ochaopt.org/gazaesc.aspx>. معظم المباني أصيبت بأضرار طفيفة، بينما أصيب ٢٩٨ مبنى بأضرار بالغة أو ديمار تام. الأرقام المتعلقة بالمدارس تقديرات وتحفظ، وفرها قطاع التعليم في ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.
- ^٢ الأرقام الأولى مصدرها: EUNIDA (2009) 'Final Report: Damage Assessment and Needs Identification in the Gaza Strip, produced for the European Commission', p.XII, http://ec.europa.eu/europeaid/where/Neighbourhood/Country-Cooperation/occupied_palestinian_territory/tim/documents/final_report_version6_t1.pdf
- ^٣ الأرقام الثانية مصدرها: Palestinian National Authority (with the World Bank, EC, civil society and UN agencies) (2009) 'Gaza Early Recovery and Reconstruction Plan', <http://www.undp.ps/en/focusareas/crisis/paermar09.pdf>
- ^٤ تفوق معدلات انعدام الأمن الغذائي في غزة مثيلاتها في الضفة الغربية بمراحل كبيرة. وتمثل معدلات ٢٠١١ تعافياً من مستوى الـ ٦٠% الذي كان انعدام الأمن الغذائي قد وصل عليه بعد عملية الرصاص المصبوب. World Food Programme (2012) 'Socio-Economic and Food Security Survey: West Bank and Gaza Strip, occupied Palestinian territory 2011', http://unispal.un.org/pdfs/FAO_SocioEconFoodSecSurvey.pdf
- ^٥ وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى ٤٥ بالمائة في النصف الأول من ٢٠١٢. N OCHA (2012), 'The Monthly Humanitarian Monitor: September 2012', <http://www.ochaopt.org/reports.aspx?id=118>
- ^٦ UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees, 'Gaza Strip emergency', <http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=659>
- ^٧ Paltrade, 'Gaza Crossings Presentation,' September 2011
- ^٨ UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (2012) 'Update. The Access Restricted Areas in the Gaza Strip. January-December 2011', <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ARA%20Update%202011.pdf>. أرقام ٢٠١٢ لم يتم التحقق منها بعد، يمكنكم الاتصال بمكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أو مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان للحصول على المزيد من البيانات.
- ^٩ Gisha (2012) '10 facts about the connection between the Gaza Strip, the West Bank and Israel', November 2012, <http://www.gazagateway.org/2012/11/10-facts-about-the-connection-between-the-gaza-strip-the-west-bank-and-israel/> ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن ٢٤,٠٥٧ فرداً كانوا يعبرون إلى إسرائيل يومياً للعمل في سبتمبر ٢٠٠٠، <http://domino.un.org/unispal.nsf/0/73d80b9e47740d79852570a400651cc1?OpenDocument>
- ^{١٠} UN OCHA (2005) 'The Gaza Strip: Access Report', <http://domino.un.org/unispal.nsf/0/73d80b9e47740d79852570a400651cc1?OpenDocument>
- ^{١١} Oxfam (2012) 'Occupied Palestinian Territory', <http://www.oxfam.org/en/development/occupied-palestinian-territory>
- ^{١٢} للإطلاع على تقارير مشتركة للمنظمات الإنسانية حول غزة، انظر على سبيل المثال: Oxfam et al (2010) 'Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade', <http://www.oxfam.org/en/policy/dashed-hopes>
- ^{١٣} BBC News (2009) 'Gaza crisis: key maps and timeline', http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5122404.stm
- ^{١٤} Gisha (2012) 'What is the Separation Policy?' <http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/Bidul/bidul-infosheet-ENG.pdf>
- ^{١٥} ترجمة لجيشا من العبرية إلى الإنجليزية، يمكن الاطلاع على النص الأصلي على الرابط التالي: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/301/076.html?hp=1&cat=479&loc=8>
- ^{١٦} معلومات تم الحصول عليها من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢
- ^{١٧} يشير مصطلح "إغلاق" إلى القيود المفروضة على النفاذ البري والجوي والبحري، كما أشارت إلى ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر: <http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/palestine-update-140610.htm>. ورغم أن هذا المصطلح يستخدم كمرادف لمصطلح "حصار"، فإن المؤسسات القانونية تفضل استخدام مصطلح "إغلاق"، لأن "حصار" وفق القانون الدولي الإنساني يشير إلى الحصار البحري.
- ^{١٨} يساوي هذا الحجم محمولة نحو ٤١٠٠ شاحنة، مقارنة بـ ٤٧٠٠ شاحنة يسمح بمرورها عبر معبر كرم أبو سالم، وفق بيانات جيشا. Gisha (2012) 'The ceasefire: An opportunity to sever the link between hostilities and civilian movement and access', http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/Ceasefire_opportunities/Ceasefire_opportunities_eng.pdf
- ^{١٩} Al Jazeera (2012) 'Israel eases some Gaza border restrictions', <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/11/20121124151832736999.html>
- ^{٢٠} حول تلك البيانات انظر: C. Migdalovitz (2010) 'Israel's Blockade of Gaza, the Mavi Marmara Incident, and Its Aftermath' Congressional Research Service Report for Congress, <http://www.fas.org/sqp/crs/mideast/R41275.pdf>; J. Tobin (2012) 'Question for Short Debate on 8 February: Blockade of Gaza,' House of Lords Library Note, <http://www.parliament.uk/briefing-papers/LLN-2012-002>; ICRC (2010) 'An End to the Gaza Closure', <http://www.icrc.org/eng/resources/documents/film/palestine-video-140610.htm>; UN News (2009) 'Significant prima facie evidence of serious rights abuses in Gaza', <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=31768&Cr=palestin&Cr1#ULySxWdEtAA>
- ^{٢١} قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، ٨ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩: <http://www.un.org/News/Press/docs/2009/sc9567.doc.htm>
- ^{٢٢} انظر شرح كامل "للمرور الآمن" كما نصت عليه المادة ١٠ من الملحق الأول لاتفاقيات أوسلو: <http://www.mideastweb.org/intanx1.htm>
- ^{٢٣} تفاصيل اتفاقية المعابر ٢٠٠٥: <http://www.eubam-rafah.eu/files/Agreement%20on%20Movement%20and%20Access.pdf>
- ^{٢٤} تفاصيل الملاحظات الفنية: <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AgreementMovementAccess.pdf>
- ^{٢٥} انتقد البنك الدولي طريقة إدارة الحكومة الإسرائيلية للمعابر الكبرى في السابق، وقال إن "نكرت حكومة إسرائيل أن الاعتبارات الأمنية كانت وراء الإغلاقات المتكررة. بعيداً عن تحدي تلك التأكيدات، فإن معظم المثالب في معبر كارني ترجع إلى سوء الإدارة عندما يكون مفتوحاً: لا يتم استخدام المساحات والخلايا بكفاءة، وساعات العمل غير منتظمة، وغير قابلة للتوقع وأحجام التصدير منخفضة في فترات عمل المعبر". World Bank Technical Team Report 2006 'An update on Palestinian movement, access and trade in the West Bank and Gaza', <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/M&ASummary+Main+MapAugust31.pdf>
- ^{٢٦} Gisha (2012) Op. Cit.
- ^{٢٧} AMA Technical Elaboration, available at: <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AgreementMovementAccess.pdf>
- ^{٢٨} Oxfam et al (2010) Op. Cit.
- ^{٢٩} ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أيضاً أن "السلطات الإسرائيلية منعت فتح المعبر بمنعها لأعضاء البعثة من الوصول إلى رفح من خلال معبر كرم أبو سالم". UN OCHA (2006) 'Agreement on Movement and Access: One Year On', http://www.ochaopt.org/documents/AMA_One_Year_On_Nov06_final.pdf
- ^{٣٠} إشارة إلى النقطة ٦ من قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠، انظر: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/96514396E8389A2C852575390051D574>

كُتبت هذه الورقة مارتيين هارتيرد. وتقدم منظمة أوكسفام بالشكر إلى لارا الجزيري، وريتشارد ستانفورد، ونيت ماكراي، وليزا موناجان، وويلو هيسكي، وغادة سنونو، وجون مازيلاه على ما قدموه من مساعدة في إخراج هذه الورقة. هذه الورقة تأتي ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في تلك الورقة يمكنكم مراسلة: advocacy@oxfaminternational.org

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-1-78077-236-3
in December 2012. Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley,
Oxford, OX4 2JY, UK.

أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في 92 دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، وبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)

أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات، أو زيارة موقعنا www.oxfam.org
بريد إلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org